

الذكاء الاصطناعي والتحكيم الإلكتروني في حل نزاعات التجارة الإلكترونية

Artificial Intelligence and Electronic Arbitration in Dispute Resolution electronic commerce

بن تركية ليندة أديبة

مخبر قانون المؤسسة

جامعة جيلالي ليابس-سيدي بلعباس، الجزائر

linda-allal-benturquia@hotmail.fr

Djillali LIABES University, Sidi Bel Abbes, Algeria

بومالة كنزة*

مخبر قانون المؤسسة

جامعة جيلالي ليابس-سيدي بلعباس، الجزائر

boumalakenza@gmail.com

Djillali LIABES University, Sidi Bel Abbes, Algeria

- تاريخ الإرسال: 2025/03/24 - تاريخ القبول: 2025/04/16 - تاريخ النشر: 2025/09/22

الملخص: الذكاء الاصطناعي يشير إلى قدرة الأنظمة المحوسبة على محاكاة التفكير البشري وقد أثر على النظام القانوني، خاصة في حل النزاعات. بينما يمكن للذكاء الاصطناعي تسوية النزاعات البسيطة، لا تزال النزاعات المعقدة تعتمد على النظام البشري. مع تزايد أهمية التحكيم الإلكتروني في النزاعات التجارية الإلكترونية، يقدم هذا النوع من التحكيم مزايا مثل السرعة والموثوقية والخصوصية. تهدف الدراسة إلى استكشاف دور التحكيم الإلكتروني في تسوية منازعات التجارة الإلكترونية والتساؤل حول قدرة الذكاء الاصطناعي على اتخاذ قرارات بسرعة وتقبل الأطراف للحلول التي يقدمها.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، النزاعات، التحكيم الإلكتروني، النظام القانوني.

Abstract: Artificial intelligence (AI) refers to the ability of computerized systems to mimic human thinking and has impacted the legal system, especially in dispute resolution. While AI can settle simple disputes, complex disputes still rely on the human system. With the increasing importance of e-arbitration in e-commerce disputes, this type of arbitration offers advantages such as speed, reliability, and privacy. The study aims to explore the role of e-arbitration in e-commerce dispute resolution and question the ability of AI to make decisions quickly and the parties' acceptance of the solutions it offers.

Keywords: Artificial Intelligence, Disputes, Electronic Arbitration, Legal System.

* المؤلف المرسل: بومالة كنزة.

مقدمة:

أدى التقدم التكنولوجي السريع إلى نشوء العقود الإلكترونية، خاصة في مجال التجارة الدولية، مما أدى إلى زيادة النزاعات المرتبطة بها. في هذا السياق، أصبح من الضروري تبني آليات جديدة وفعالة لحل هذه النزاعات. فقد أثبت النظام القضائي التقليدي محدوديته في التعامل مع المعاملات الإلكترونية بسبب بطء إجراءات التقاضي، مما يتعارض مع سرعة هذه المعاملات. ولهذا، أصبح من الضروري وجود نظام متطور يتناسب مع هذه التحديات، مما أدى إلى ظهور مراكز التحكيم الرقمي التي تعنى بحل النزاعات بين الأطراف المتعاقدة باستخدام التقنيات الحديثة بما يتناسب مع احتياجاتهم.

لقد أثر التقدم الكبير في مجالات تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي، فضلاً عن استخدام الذكاء الاصطناعي، بشكل كبير على مجتمع الأعمال العالمي، مما أدى إلى تغيير أنماط سلوك الأفراد في العديد من جوانب حياتهم. فبفضل الإنترنت العالمية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، أصبح العالم يتحول إلى بيئة رقمية تُجرى فيها المعاملات بسهولة ويسر، دون الحاجة إلى التنقل أو الانتظار. ومع تزايد استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات، نشأت نزاعات جديدة تتعلق بهذه التقنيات، مما يفرض الحاجة إلى حلول سريعة تتجاوز الحدود القضائية الإقليمية والمحلية. وبالنظر إلى تعقيد النظام القضائي التقليدي وارتفاع تكاليفه، لم يعد هذا النظام خياراً مناسباً لحل النزاعات الإلكترونية، خاصة تلك التي تتضمن أطرافاً دولية في التجارة الإلكترونية.

نظراً لعدم قدرة نظام التحكيم التقليدي على التكيف مع التطورات السريعة التي تقتضيها المعاملات الإلكترونية، أصبح التحكيم الإلكتروني ضرورة ملحة لحل النزاعات. يتناول التشريع في هذا المجال الشروط المتعلقة بالتجارة الإلكترونية ويقدم حلولاً للتحديات التي تنشأ، مثل تحديد القوانين المعمول بها وتحديد الاختصاص القضائي، إلى جانب قضايا أخرى متعلقة.

من الواضح أن التطورات العالمية السريعة والتحديات التي فرضتها جائحة كوفيد-19 قد دفعت المجتمع الدولي إلى تبني الحلول الإلكترونية والتخلي عن الأساليب التقليدية. من المهم تقييم مدى فاعلية الأساليب المختلفة لتسوية النزاعات التجارية الدولية. تركز دراستنا على التحكيم الإلكتروني، مع تسليط الضوء على ميزاته الأساسية، بما في ذلك تبسيط المعاملات والإجراءات بفضل التقنيات الرقمية. تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على خصوصية التحكيم الإلكتروني وأهميته في سياق نزاعات التجارة الإلكترونية، مع دراسة دور تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تعزيز هذا المجال.

أهمية البحث:

يطرح تطبيق التحكيم الإلكتروني في المنازعات التجارية الدولية العديد من التحديات، خصوصًا في ظل اختلاف الأنظمة القانونية التي تنظم إجراءات التحكيم التقليدية. تعتمد هذه الأنظمة بشكل رئيسي على الوثائق الورقية، والحضور الشخصي للأطراف المتنازعة وممثليهم، بالإضافة إلى الشهود والخبراء الذين يتوجب عليهم الحضور أمام المحاكم أو هيئات التحكيم. وبالتالي، تتم غالبًا الإجراءات بشكل حضوري.

وفي ضوء أهمية هذا النوع من التحكيم، قمنا بدراسة جدوى تطبيق التحكيم الإلكتروني في تسوية المنازعات التجارية الدولية وفقًا لمبادئ قانون التحكيم. كما قمنا بتحليل توافق المبادئ الأساسية للتحكيم مع التقدم التكنولوجي، مع استكشاف فعالية استخدام الأدوات الإلكترونية الحديثة وتقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين إدارة إجراءات التحكيم بشكل أكثر كفاءة وفاعلية.

منهجية البحث:

لحل التحديات القانونية التي يطرحها التحكيم الإلكتروني كآلية بديلة لحل المنازعات التجارية الدولية، تم اتباع منهجية وصفية وتحليلية. تتضمن هذه المنهجية إجراء مقارنة بين النصوص التشريعية المتنوعة، بالإضافة إلى تحليل السوابق القضائية والأحكام الصادرة عن المحاكم.

خطة البحث:

تم تقسيم الدراسة إلى قسمين كما يلي:

1- طبيعة التحكيم الإلكتروني.

2- الذكاء الاصطناعي وأثره على التحكيم الإلكتروني.

1- طبيعة التحكيم الإلكتروني:

يعد التحكيم الإلكتروني نتاجًا لتطور تكنولوجيا المعلومات التي أسهمت في تغيير ممارسات الأطراف المتورطة في التجارة الإلكترونية. ونظرًا لحدائته، لم يتوصل الفقهاء بعد إلى تحديد تصنيفه القانوني بشكل قاطع، سواء كان نظامًا قانونيًا مستقلًا أو نهجًا يشبه التحكيم التقليدي، مع ما يتمتع به هذا الأخير من أساليب وآليات متميزة¹.

¹ - صديقتي سامية، بوليواتا السعيد، التحكيم الإلكتروني كوسيلة لتسوية منازعات التجارة الإلكترونية، مجلة البيان للدراسات القانونية والسياسية، العدد الأول، المجلد الثالث، يونيو 2018، ص 150.

يتميز التحكيم الإلكتروني عن غيره من آليات تسوية المنازعات التجارية الدولية بالعديد من المزايا، لكنه، مثل أي نظام حديث، لا يخلو من بعض العيوب. في هذا القسم، سنعرض مفهوم التحكيم الإلكتروني من خلال تقديم تعريفه، استعراض أشكاله المختلفة، وتقييم فعاليته من خلال جزأين منفصلين.

1.1- المفهوم التحكيم الالكتروني .

2.1- أنواع التحكيم الإلكترونية وفعاليتها .

1.1- مفهوم التحكيم إلكتروني

التحكيم الإلكتروني، الذي نشأ نتيجة لتوسع التجارة الإلكترونية، يشير إلى تسوية المنازعات الناشئة عنها باستخدام الأدوات الإلكترونية عبر الإنترنت. في هذا النوع من التحكيم، يتم تنفيذ جميع مراحل الإجراءات دون الحاجة للجوء إلى النظام القضائي المحلي، مما يعني أن الأطراف المعنية لا تحتاج إلى السفر للقاء المحكمين في مكان محدد.

بشكل أكثر وضوحاً، يعد التحكيم الإلكتروني آلية لحل المنازعات المرتبطة بالتجارة الإلكترونية من خلال الإنترنت، استناداً إلى نظام التحكيم، دون الحاجة للاعتماد على الإجراءات التقليدية. تبدأ العملية بتوقيع اتفاقية التحكيم، تليها تقديم طلب التحكيم واتخاذ الإجراءات المناسبة، وصولاً إلى إصدار القرار وإبلاغ الأطراف به. وبالتالي، يتم تحويل النزاع من اختصاص المحاكم الوطنية إلى التحكيم، وفقاً للشروط التي يتفق عليها الأطراف، مع ضمان إتمام جميع الإجراءات إلكترونياً عبر الإنترنت.²

في هذا السياق، يعرض هذا القسم التعريف اللغوي والفني للتحكيم الإلكتروني، ويعكف على توضيح تصنيفه القانوني، وذلك من خلال تقسيمه إلى جزئين منفصلين.

1.1.1- التعريف اللغوي والفني للتحكيم الإلكتروني:

1.1.1.1- التعريف اللغوي للتحكيم:

يُعرف التحكيم عموماً على أنه عملية تفويض، حيث يتم منح شخص آخر صلاحية اتخاذ قرار في مسألة معينة. أما بالنسبة لأصل كلمة "تحكيم"، فهي تركز على حرف الكاف المرفوع. يُقال إن تفويض شخص آخر في القضايا المالية يُسمى تحكيمياً، وعندما يتخذ شخص قراراً بشأن مسألة معينة أو يتعلق بأموال شخص آخر، ويقبل هذا القرار ليصبح قراراً مشتركاً بين الأطراف المعنية، فإنه يُعتبر قد تم تعيينه

² - مجدي عبد الغني خليفة، تفاصيل التحكيم الإلكتروني من حيث الاتفاق والتفويض والرقابة وفقاً لأنظمة مراكز التحكيم الإلكتروني. دراسة إجرائية، ط1، الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2019، ص 14.

كحكم بينهما. في السياق اللغوي، يشير التحكيم إلى عملية إسناد النزاع إلى طرف ثالث للنظر فيه، ويُطلق على الشخص المعني بهذه المهمة اسم المحكم، الذي قد يُطلق عليه أيضًا القاضي أو مُتلقّي التحكيم. أما الطرف الذي تم منحه التفويض، فيُطلق عليه الطرف المعني أو المحكم.³

2.1.1.1- التعريف الفني للتحكيم الإلكتروني :

التحكيم عبر الإنترنت يعد أحد أساليب حل النزاعات، حيث يقوم الأطراف بتعيين محكمين للفصل في المنازعات التي تنشأ من علاقاتهم التعاقدية أو غير التعاقدية، وذلك بناءً على اتفاق مكتوب بين الأطراف المعنية.⁴

يمكن تعريف التحكيم عبر الإنترنت على أنه آلية لحل النزاعات الناتجة عن المعاملات الإلكترونية، حيث تتم العملية من خلال مراكز تحكيم تعتمد على قواعد معينة لإدارة الإجراءات. يشمل ذلك النزاعات المتعلقة بانتهاك بنود العقود الإلكترونية، مثل تلك التي تخص الاتفاقات الرقمية أو المعاملات الإلكترونية. يتم تقديم النزاع إلى المركز المختص، ويصدر القرار النهائي من قبل المحكمين بناءً على الإجراءات المتفق عليها في اتفاق التحكيم، مع إعلام الأطراف بالقرار عبر وسائل إلكترونية.⁵

من بين المؤسسات البارزة في مجال التحكيم الإلكتروني، تبرز جمعية التحكيم الأمريكية (AAA) التي أسهمت في تطوير مفهوم المحاكم الافتراضية. كما توجد محكمة التحكيم الإلكتروني التابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO). بالإضافة إلى ذلك، أنشأت بعض المنظمات غير الحكومية، مثل كلية الحقوق بجامعة مونتريال في كندا، نظامًا خاصًا لمحاكم التحكيم الإلكتروني. وعلى الصعيد العربي، تم تأسيس الاتحاد العربي للتحكيم الإلكتروني في الأول من سبتمبر 2007، تحت رعاية جامعة الدول العربية.

2.1.1- التكيف القانوني للتحكيم الإلكتروني

التحكيم الإلكتروني هو مزيج بين الأساليب التقليدية للتحكيم واستخدام التكنولوجيا الحديثة. من الناحية القانونية، يُعتبر التحكيم وسيلة فعّالة وسريعة لحل النزاعات بين الأطراف المتنازعة، حيث يهدف إلى تجاوز الإجراءات القانونية التقليدية من خلال إحالة النزاع إلى هيئة تحكيم بدلاً من المحاكم الوطنية التي تملك الاختصاص الأساسي. ويظل هذا النظام قانونيًا مستقلًا عن النظام القضائي دون أن يكون

³ شنبار سردار حما أمين، التحكيم الإلكتروني في عقود الاستثمار، دراسة تطبيقية مقارنة، ط1، دار الجامعة الجديدة، 2020، ص23.

⁴ ح. واري صباح، التحكيم الإلكتروني وفعاليته في حل منازعات التجارة الإلكترونية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 14، العدد 3، يوليو 2022، ص 75.

⁵ بخير، كيف حاله؟ إجراءات التحكيم الإلكتروني في منازعات التجارة الإلكترونية، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 7، العدد 2، 2021، ص 1511.

مفصولاً أو منحرفاً عنه. يرتبط مفهوم "الإلكترون" بتقنيات متنوعة مثل الوسائل الكهربائية والرقمية والمغناطيسية واللاسلكية والبصرية، أو أي وسائل مشابهة.

يكنم الاختلاف الرئيسي بين التحكيم الإلكتروني والتحكيم التقليدي في أن التحكيم الإلكتروني يتم بالكامل عبر الإنترنت باستخدام الوسائل الإلكترونية، بينما يعتمد التحكيم التقليدي على التفاعل المباشر بين الأطراف. ومن خلال استخدام الأدوات الإلكترونية، يتميز التحكيم الإلكتروني بطابع سري وخصوصي.

على الرغم من أن التحكيم الإلكتروني يختلف في شكله وإجراءاته عن التحكيم التقليدي، إلا أنه في جوهره يظل نوعاً من التحكيم التقليدي. يقدم كلا النوعين حلاً بديلاً لحل النزاعات، مما يساعد على تجنب اللجوء إلى النظام القضائي التقليدي، ويسعى لتقليص الفجوات في الإجراءات القضائية وزيادة سرعتها. ويُعتبر التحكيم الإلكتروني تطوراً متقدماً للتحكيم التقليدي في ظل تأثير التكنولوجيا المتزايد في جميع المجالات، بما في ذلك التحكيم.⁶

من هنا، يمكن اعتبار التحكيم الإلكتروني تطوراً متقدماً لنظام التحكيم التقليدي، بدلاً من أن يكون بديلاً له.

2.1-أنواع التحكيم الإلكترونية وفعاليتها

يعد التحكيم من العناصر الأساسية في آليات حل النزاعات المتعلقة بالقضايا الحيوية في العديد من الحالات، حيث يعتمد عليه الأطراف المتورطون في التجارة الدولية لحل المنازعات الناتجة عن تعاملاتهم. كما يُسهم التحكيم بشكل كبير في تطوير وتحديد المبادئ والقواعد التي تشكل النظام القانوني الدولي المنظم للتجارة العالمية. يُقسّم هذا القسم إلى جزئين:

1.2.1- أنواع التحكيم الإلكتروني.

2.2.1- فعالية التحكيم الإلكتروني.

1.2.1- أنواع التحكيم الإلكتروني

يمكن تصنيف التحكيم إلى عدة أنواع استناداً إلى معايير مختلفة. وفقاً للمعايير الدولية والمحلية المتبعة، يتم تقسيمه إلى تحكيم دولي وتحكيم محلي. كما يمكن تصنيفه إلى تحكيم خاص وتحكيم مؤسسي، استناداً إلى النظام الذي ينظم عملية تسوية النزاع. بالإضافة إلى ذلك، يُصنف التحكيم إلى تحكيم إلزامي

⁶-خالد ممدوح إبراهيم، إبرام العقد الإلكتروني، ط1، دار الجامعة، الإسكندرية، 2007 م، ص 450 .

وتحكيم طوعي. يتعلق التحكيم الإلزامي بالنزاعات التي يفرض القانون على الأطراف اللجوء إليها، بينما يُختار التحكيم الطوعي بناءً على إرادة الأطراف المعنية⁷.

1.1.2.1- التحكيم التجاري الدولي والتحكيم المحلي:

وفقاً للمعايير الدولية والمحلية، يُقسم التحكيم عادة إلى نوعين رئيسيين: التحكيم الدولي والتحكيم المحلي. يعد التحكيم التجاري الدولي وسيلة لحل النزاعات بين أطراف من جنسيات مختلفة أو التي تتعلق بتبادل السلع والخدمات بين الدول، مثل القضايا المتعلقة بالعلاقات بين الدول العربية وشركات النفط الأجنبية. هذه الظاهرة تعد سمة بارزة للنزاعات الدولية في مجالات التجارة والاستثمار، حيث تتفاعل الشركات العالمية أو متعددة الجنسيات مع الحكومات في الدول المضيفة التي تستقبل الاستثمارات الأجنبية.

من جهة أخرى، يشير التحكيم المحلي إلى عملية التحكيم التي تتم بين الدولة المضيفة للاستثمار والشركة المحلية التي تستثمر داخل حدودها، بشرط أن يكون العقد قد أبرم ونُفذ ضمن الدولة ذاتها. بمعنى آخر، يتعلق التحكيم المحلي باتفاقيات محصورة ضمن نطاق دولة معينة دون تدخل من أطراف خارجية.

2.1.2.1- التحكيم الحر والتحكيم المؤسسي:

التحكيم المخصص هو عملية يتم خلالها حل النزاع بواسطة محكمين مستقلين غير مرتبطين بأي مؤسسة تحكيم دائمة. في المقابل، يتميز التحكيم المؤسسي بتسوية النزاعات عبر مؤسسة تحكيم معترف بها ومتخصصة في مجال معين، حيث توفر هذه المؤسسة إطاراً منظماً وإجراءات محددة لحل النزاع.

3.1.2.1- التحكيم الإلزامي والتحكيم القضائي :

التحكيم يعد وسيلة طوعية لتسوية النزاعات، حيث يُعتبر خياراً بديلاً عن اللجوء إلى المحاكم الوطنية. ومع ذلك، يوجد نوع آخر من التحكيم يُعرف بالتحكيم الإلزامي، وهو ما يفرضه القانون على الأطراف المعنية كطريقة قانونية لحل نزاعاتهم⁸.

2.2.1- فعالية التحكيم الإلكتروني

التحكيم الإلكتروني هو نظام قضائي حديث تم تصميمه لحل النزاعات المرتبطة بالمعاملات الإلكترونية. من أهم مميزاته أنه يتيح للأطراف المتنازعة اللجوء إلى التحكيم عبر الإنترنت بدلاً من التوجه

⁷ سهام صديق، نظام التحكيم الإلكتروني لحل النزاعات الإلكترونية، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 4، 2022 م، ص 4.

⁸ زعزوعة فاطمة، زعزوعة نجاة، التحكيم الإلكتروني كآلية لتسوية منازعات التجارة الإلكترونية في التشريع الجزائري، مجلة القانون العام والمقارن الجزائرية، المجلد 8، العدد 1، مايو 2022، ص 145.

إلى القضاء التقليدي. من أبرز سماته الحفاظ على سرية الإجراءات والقرارات المتعلقة بالقضية، حيث يتم إنشاء موقع إلكتروني خاص يتم فيه رفع ملفات القضية بما في ذلك الإعلانات، البيانات، الأدلة، وقرارات التحكيم. الوصول إلى هذه المعلومات يقتصر فقط على الأطراف المعنية أو ممثليهم، باستخدام أرقام سرية لضمان حماية الخصوصية.⁹

بالإضافة إلى سرعة حل النزاعات وتوفير الوقت، يُلاحظ أن النظام القضائي الوطني يعاني من بطء شديد بسبب تراكم القضايا وتبادل الوثائق، وهو ما يشابه ما يحدث في التحكيم التقليدي حيث تستغرق القضايا وقتاً أطول بسبب وجود الأطراف وهيئة التحكيم وتبادل المذكرات. لا يقتصر دور التحكيم الإلكتروني على تسوية النزاعات القانونية فقط، بل يساعد أيضاً في تحديد الجهة القضائية المختصة بالنظر في النزاع. كما يقدم حلاً مناسباً لتسوية تنازع القوانين في نزاعات عقود التجارة الإلكترونية من خلال تمكين الأطراف من اختيار محكم مؤهل وتحديد القانون الذي يجب تطبيقه على النزاع.

لا شك أن فوائد التحكيم الإلكتروني واضحة، خاصة من حيث تبسيط الإجراءات وسرعتها. إذ لا يتطلب من الأطراف الحضور الشخصي أمام المحكمين، بل يُمكنهم المشاركة في جلسات التحكيم إلكترونياً أو عبر الهاتف. كما تتميز هذه العملية بسرعة إصدار الأحكام، حيث تصدر محاكم التحكيم الإلكتروني قراراتها بسرعة بفضل الإجراءات البسيطة التي تعتمد على تبادل الوثائق الإلكترونية المتعلقة بالنزاع.¹⁰

2- الاصطناعي وأثره على التحكيم الإلكتروني

الذكاء الاصطناعي (AI) يشير إلى الأنظمة البرمجية التي تمكن الأنظمة من محاكاة العمليات العقلية والتفكير البشري. كان لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجالات الأعمال التجارية تأثيرات كبيرة على العديد من جوانب الحياة، خاصة في مجال التسويق الإلكتروني. تخلص الدراسة إلى أن دمج الذكاء الاصطناعي في استراتيجيات التسويق سيمكن المسوقين من الحصول على بيانات دقيقة وقابلة للتنفيذ. كما تشير الدراسة إلى أن تطبيق الذكاء الاصطناعي في التسويق الإلكتروني أصبح أمراً أساسياً ولا غنى عنه في قطاع التجارة الإلكترونية.¹¹

بناءً على ذلك، في هذا القسم سنتناول مفهوم الذكاء الاصطناعي من خلال دراسة تعريفه وتأثيره على التحكيم الإلكتروني، وذلك بناءً على متطلبين رئيسيين:

⁹ - ياسر أحمد العلوني، التحكيم الإلكتروني كوسيلة لحل النزاعات، مجلة المنارة، 2022/07/11، <http://revuealmanara.com>.

¹⁰ - أحمد هندي، التحكيم دراسة إجرائية في ضوء قانون التحكيم المصري وقوانين الدول العربية والأجنبية، منازعات التحكيم، رد المحكم، حكم التحكيم، دعوى البطلان، تنفيذ حكم التحكيم، التحكيم الإلكتروني، ط1، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2023، ص 292.

¹¹ - وليد فاضل، مساهمات تكنولوجيا الإنترنت في خدمة التسويق، مجلة الإبداع، المجلد 9، العدد 1، 2019، ص 218.

1.2- مفهوم الذكاء الاصطناعي.

2.2- تأثير الذكاء الاصطناعي على التحكيم الإلكتروني.

1.2- المفهوم الذكاء الاصطناعي

في السنوات الأخيرة، شهدت تقنيات الذكاء الاصطناعي نموًا ملحوظًا، لا سيما في قطاع التسويق الرقمي. هذا التوسع قدّم العديد من الفوائد للمؤسسات التي تقدم خدمات ومنتجات، مما دفعها لزيادة استثماراتها في هذه التقنيات. يساهم الذكاء الاصطناعي بشكل كبير في تحسين فعالية استراتيجيات التسويق ومواءمتها بشكل أفضل مع احتياجات المستهلكين. ومن المتوقع أن يتحول الذكاء الاصطناعي في المستقبل القريب من ميزة إضافية إلى عنصر أساسي في استراتيجيات الأعمال، مما يعزز من قوته التنافسية في السوق.¹²

نقوم بتقسيم هذا المطلب إلى فرعين على النحو التالي:

1.1.2- تعريف الذكاء الاصطناعي.

2.1.2- خصائص الذكاء الاصطناعي.

1.1.2- تعريف الذكاء الاصطناعي

يشير مصطلح "الذكاء الاصطناعي" إلى الأنظمة أو الأجهزة التي تحاكي القدرات العقلية للبشر لأداء مهام محددة، مع القدرة على تحسين أدائها من خلال الاستفادة من البيانات المجمعة. يعكس هذا النوع من الذكاء القدرة على التفكير التحليلي والإبداعي بدلاً من الاقتصار على أداء وظيفة معينة. يُستخدم الذكاء الاصطناعي في العديد من المجالات، ومنها الروبوتات الذكية التي تعتمد على تقنيات معالجة اللغة الطبيعية للتفاعل مع المستخدمين، مما يسهل عملية التواصل واسترجاع المعلومات. تتميز هذه الأنظمة بقدرتها على اكتساب المعرفة خلال العمليات التي تقوم بها، مما يحسن من جودة تفاعلها مع العملاء و يتيح لها تقديم قيمة إضافية.

يعرف الذكاء الاصطناعي على أنه قدرة الأنظمة البرمجية أو الأجهزة الميكانيكية على محاكاة سلوكيات بشرية متعددة، مثل استخدام اللغة أو الحركة، إلى جانب قدرتها على تطبيق المعرفة المكتسبة

¹² - محمود محمد محمد مهني، "استخدام التسويق الإلكتروني لتطبيقات تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة وأثره على الخصوصية في العصر الرقمي"، مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، المجلد 8، العدد 3، يناير 2022، ص 254.

لأداء مجموعة متنوعة من المهام بأقل تدخل بشري ممكن. في هذا الإطار، يُعتبر الذكاء الاصطناعي فرعاً علمياً يهدف إلى تزويد الآلات بالقدرة الذكية، ويشمل مجالات متنوعة مثل الروبوتات ومعالجة اللغة الطبيعية.

2.1.2- خصائص الذكاء الاصطناعي

تُعتبر هذه الأنظمة ذكية بفضل قدرتها على تمثيل المعرفة باستخدام الرموز، وهي ميزة أساسية في برامج الذكاء الاصطناعي التي تعتمد عليها الشركات، خاصة عندما تتعامل مع رموز غير رقمية. وهذا يختلف عن المعايير التقليدية لمعظم أنظمة الحاسوب التي تركز على معالجة البيانات الرقمية والكمية.

في هذه الأنظمة، يمكن صياغة المعرفة بشكل رسمي، مما يميزها عن البرامج الإحصائية التي تستخدم أنماطاً معينة لتمثيل المعلومات بناءً على هيكل محدد. يهدف هذا الأسلوب إلى وصف المعرفة من خلال الحقائق والعلاقات بينها، فضلاً عن القواعد التي تنظم هذه العلاقات ضمن سياق التطبيق.

يُعتبر أسلوب الاستدلال المتفائل جزءاً أساسياً من الذكاء الاصطناعي، حيث يُفضل هذا الأسلوب الحلول المعقولة بدلاً من الحلول المثالية أو الدقيقة، وهو ما يختلف عن الأساليب التقليدية. بالإضافة إلى ذلك، يمتلك الذكاء الاصطناعي القدرة على معالجة البيانات غير الكاملة، مما يعني أن برامجه قادرة على إيجاد حلول حتى في غياب بعض المعلومات المهمة في الوقت المناسب. يؤدي نقص المعلومات الشاملة إلى استنتاجات قد تكون أقل دقة أو فعالية¹³.

2.2- تأثير الذكاء الاصطناعي على التحكيم الإلكتروني

تلعب التطورات التكنولوجية الحديثة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، دوراً حيوياً في تحسين وتسهيل العمليات القانونية والتحكيمية. تمتلك هذه التقنيات قدرة كبيرة على تعزيز فعالية وكفاءة عمليات التحكيم الإلكتروني، مما يساهم في تسريع الإجراءات، تقليل التكاليف، وتحقيق العدالة بدقة أكبر¹⁴.

في هذا القسم، سنركز على استكشاف دور التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي في تحسين عمليات التحكيم الإلكتروني. كما سنعرض توصيات عملية لتعزيز التطبيق الفعال، مع تقسيمها إلى جزئين مستقلين.

¹³ - محمود محمد محمد المهني، المرجع السابق، ص 258.

¹⁴ - بوزيد سفيان، توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التسويق الإلكتروني، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 12، العدد 1، 2022م، ص 482، 483.

1.2.2- دور الذكاء الاصطناعي في التحكيم الإلكتروني.

2.2.2- تحديات واستدامة التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في التحكيم الإلكتروني.

1.2.2- دور الذكاء الاصطناعي في التحكيم الإلكتروني

توفر التطورات التكنولوجية الحديثة، خصوصًا الذكاء الاصطناعي، فرصًا واسعة لتحسين إجراءات التحكيم الإلكتروني. من خلال تبسيط الإجراءات وتعزيز فعاليتها، يمكن لهذه التقنيات أن تساهم بشكل كبير في تسوية النزاعات التجارية الدولية بشكل أسرع وأكثر كفاءة.

مع تقدم تقنيات الاتصال عبر الإنترنت، أصبح بإمكان الأطراف المشاركة في التحكيم التواصل بفعالية دون الحاجة للسفر. كما يُمكن استخدام الوثائق والتوقعات الإلكترونية لتسهيل جمع الأدلة وتقديمها، مما يسرع العملية ويزيد من دقتها¹⁵.

يملك الذكاء الاصطناعي قدرة واسعة على إجراء تقييمات أولية للقضايا وحل المشكلات البسيطة قبل بدء عملية التحكيم. كما يمكنه تحليل الأدلة والبيانات بسرعة وكفاءة لاستخراج المعلومات الأساسية. علاوة على ذلك، يستطيع الاستفادة من البيانات التاريخية للتنبؤ بقرارات المحاكم، مما يساعد الأطراف المعنية في اتخاذ قرارات استراتيجية مبنية على تحليلات دقيقة.

2.2.2- تحديات واستدامة التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في التحكيم الإلكتروني

يعتمد المجتمع المعاصر بشكل كبير على التكنولوجيا، وهو ما يظهر جليًا في الانتشار الواسع للتجارة الإلكترونية، حيث يتم تكاملها واستخدامها في مجالات متعددة. شهدت صناعة التجارة الإلكترونية تطورًا كبيرًا بفضل التقدم المستمر لهذه التقنيات، ويعد الذكاء الاصطناعي من أبرز هذه التقنيات بفضل تطبيقاته المتزايدة واستخداماته المتنوعة في هذا القطاع¹⁶.

قبل أن تُصبح التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي أدوات أساسية في التحكيم الإلكتروني، يجب مواجهة العديد من التحديات. من الضروري مراعاة قضايا الأمن والسرية أثناء تطوير وتطبيق هذه التقنيات، فضلاً عن أهمية تدريب المحترفين القانونيين بشكل ملائم لضمان استخدام هذه الأدوات بفعالية.

¹⁵ - بوزيد سفيان، المرجع السابق، ص 106. 484.

¹⁶ - محمود محمد محمد المهني، المرجع السابق، ص 245.

على الرغم من هذه التحديات، من المحتمل أن يتزايد استخدام التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في التحكيم الإلكتروني في المستقبل القريب. ومع تطور هذه التقنيات، ستصبح أكثر فعالية وكفاءة، مما سيسهم في تحسين عملية التحكيم بشكل عام¹⁷.

الخاتمة:

تركز هذه الدراسة على تحليل التحكيم الإلكتروني في سياق التحول الرقمي. وقد تبين أن الذكاء الاصطناعي قد تطور بشكل كبير، مما أدى إلى زيادة الاهتمام بتوسيع استخدامه في مجال التحكيم الإلكتروني، خاصة خلال جائحة كوفيد-19. رغم ذلك، فإن هذا لا يعني أن هذه التقنية تقتصر على استخدامات معينة في التحكيم، مثل تحليل الوثائق فقط. على العكس، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يسهم في تقليل وقت التقييم من خلال تقنيات مثل "الترميز التنبئي". حالياً، تستفيد المنصات القانونية من الذكاء الاصطناعي لتسهيل الوصول إلى القضايا القانونية الأكثر صلة وموثوقة، خاصة في مجال التحكيم الدولي، سواء لاختيار المحكمين أو لتقديم مشورة بشأن قرارات التحكيم.

من خلال ذلك، نخلص إلى النقاط التالية: سيستمر الذكاء الاصطناعي في تحسين عملية التحكيم من خلال زيادة كفاءة المحامين وجودة الحجج. من المتوقع أن يعتمد الأطراف بشكل متزايد على هذه التكنولوجيا لإدارة جلسات الاستماع. مع تقدم تقنيات النسخ الصوتي، ستؤتمت عمليات نسخ الجلسات قريباً، ومن المتوقع أيضاً تطبيق هذه التقنية في الترجمة الفورية. ستصبح أجهزة الواقع الافتراضي متوفرة قريباً، مما يتيح إمكانية عقد جلسات استماع افتراضية تفاعلية بمشاركة جميع الأطراف. كما يمكن للذكاء الاصطناعي التنبؤ بنتائج التحكيم. على الرغم من أن هذه البرمجيات غير متوفرة حالياً، تشير الأبحاث إلى إمكانية تطويرها في المستقبل. على سبيل المثال، استخدم برنامج ذكاء اصطناعي لتحليل جميع قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وابتكر خوارزمية تمكنه من التنبؤ بالنتائج بدقة تصل إلى 79%. ورغم القيود المتعلقة بسرية القرارات التجارية، التي قد تؤثر على استخدام هذه التقنية في التحكيم التجاري الدولي، يمكن تطبيقها في نزاعات معاهدات الاستثمار، حيث تتاح العديد من قرارات التحكيم للجُمهور.

ثالثاً، سيستمر الذكاء الاصطناعي في دعم المحكمين، ولكنه لن يحل محلهم بشكل كامل. على الرغم من الجدل القائم حول جدوى المحكمين الآليين، فإن هذه الفكرة تظل محل نقاش، خصوصاً في الوقت الحالي. في الواقع، تم تصميم المحكمين الآليين لمساعدة القضاة في إدارة القضايا، وليس لاتخاذ قرارات نهائية. كما أظهرت التقدمات في تكنولوجيا الاتصال تأثيراً كبيراً على التحكيم، مما يعكس أهمية التكيف مع هذه التطورات. من الواضح أن بعض المؤسسات قد تخصصت في التحكيم الإلكتروني، في حين أن

¹⁷ بوزيد سفيان، المرجع السابق، ص491.

مؤسسات تقليدية أخرى قد قامت بتحديث ممارساتها لتواكب هذه التغيرات التكنولوجية. لا شك أن التقدم التكنولوجي في السنوات القادمة سيؤثر بشكل كبير على توسيع نطاق النزاعات المعروضة على التحكيم الإلكتروني، بغض النظر عن نوعها، بالإضافة إلى تحديث النظام التحكيمي الإلكتروني باستخدام التطبيقات المعاصرة. من المتوقع أن تتمكن تقنية الذكاء الاصطناعي في المستقبل من إدخال المحكمين الإلكترونيين لحل النزاعات.

في الختام، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات لتعزيز تطوير النظام الإلكتروني للتحكيم التجاري الدولي: أولاً، من الضروري وضع لائحة قانونية شاملة تنظم آلية فض المنازعات المتعلقة بهذه التقنية. يجب أن تسمح هذه اللائحة بالاختيار بين التقاضي الإلكتروني والتحكيم الإلكتروني، وفقاً للسياق التطبيقي. كما يجب تطبيق هذه اللائحة تدريجياً لضمان تنفيذها السليم على المستويين الفني والعملي. ثانياً، يجب أن يكون التشريع المنظم للتحكيم الإلكتروني مرناً وقادراً على التكيف مع التطورات التكنولوجية المستمرة. ثالثاً، من المهم تنظيم دورات تدريبية للقضاة ومعاونيهم، بالإضافة إلى المحامين والموظفين المعنيين بالنظام القضائي، لتأهيلهم للعمل في المحاكم الإلكترونية.